26 April 2001
Arabic
Original: English

لجنة نزع السلاح
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
٩-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١
البند ٥ من جدول الأعمال

التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية

ورقة عمل مقدمة من السويد باسم الاتحاد الأوروبي*

مقترحات أولية بشأن توصيات تتعلق بالفصل الخامس

مقترحات عامة

يود الاتحاد الأوروبي أن يتضمن الفصل الخامس توصية لتشجيع الدول على مواصلة بناء الثقة والحد من التصورات والحسابات الخاطئة في العلاقات الدولية بما يسهم في إرساء السلم والأمن الدوليين.

والأمثلة عن تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الفصل الثالث (الذي تم توسيعه كي يتضمن فصلا فرعيا جديدا اقترحه الاتحاد الأوروبي بعنوان ''الجوانب السياسية - العسكرية للأمن'') تشكل، إلى جانب التجارب من مختلف المناطق التي يتناولها الفصل الإضافي الجديد، طائفة واسعة من التدابير يمكن أن تمثل مصدر إلهام وتوجيه للبلدان والمناطق.

* إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا) وتركيا وقبرص ومالطة المنتسبة كذلك تؤيد ورقة العمل هذه.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يوصي جميع الدول بالنظر، فيما تبذله من جهود لتعزيز أوضاعها الأمنية الخاصة وكذا الوضع الأمني لمناطقها كل على حدة، في إمكانية تطبيق تدابير بناء الثقة التي أثبتت فعاليتها في مناطق أخرى مع مراعاة خصوصيات وضعها الأمني.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشفافية عنصرا رئيسيا في جميع تدابير بناء الثقة. ومن شأنه استئناف العمل بشأن بند جدول الأعمال المتعلق ''بالشفافية في نزع السلاح'' أن يكون مفيدا في زيادة الشفافية في العلاقات بين الدول.

وينبغي للبلدان أو المناطق التي تطبق تدابير بناء الثقة أن تنظر في زيادة ترسيخ تلك التدابير وأن تشجع على تحويل الأنظمة غير الملزمة، تدريجيا، إلى صكوك ملزمة، عند الاقتضاء، وبالرغم من التسليم بإمكانية تطبيق تدابير بناء الثقة في شكل إجراءات طوعية في البداية، فيمكن تحويلها فيما بعد إلى وثائق ملزمة سياسيا أو تطويرها إلى اتفاقات دولية ملزمة قانونا. ويمكن أن تتم هذه العملية على أساس ثنائي أو دون إقليمي أو إقليمي أو عالمي.

وينبغي بصفة خاصة تشجيع البلدان والمناطق التي لا تطبق تدابير لبناء الثقة ولا سيما جميع الدول التي تعاني مناطقها من توترات عسكرية أو نزاعات مسلحة على النظر في اتخاذ إجراءات بشأن تلك التدابير.

وينبغي أن تتضمن التوصيات نداء للنهوض بالحوار على جميع المستويات، بما في ذلك الحوار بين المناطق سعيا إلى الاستفادة من الخبرات المكتسبة وجعلها مصدر إلهام.

وينبغي تشجيع الدول على إشراك مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لدى النظر في إمكانية وضع تدابير جديدة لبناء الثقة وتطبيقها عند الإمكان.

على الأصعدة الوطني والإقليمي ودون الإقليمي

ينبغي تشجيع المناطق على تبادل المعلومات مع مناطق أخرى عن تجاربها فيما يتصل بمختلف تدابير بناء الثقة، وذلك عن طريق عقد ندوات مشتركة وغير ذلك من الأنشطة.

ينبغي تشجيع البلدان والمناطق على دعم مختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير تبادل المعلومات على أوسع نطاق ممكن.

دور الأمم المتحدة

ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة فيما يتعلق باتخاذ الترتيبات لعقد ندوات وغيرها من الأحداث المتصلة بتدابير بناء الثقة. ولهذا الغرض، يمكن للأمم المتحدة أن تستعين بأعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح التابعة لها.

إقليميا

ينبغي تشجيع المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على تيسير العمل بشأن تدابير بناء الثقة داخل مناطقها كل على حدة. كما ينبغي أن تساعد في تخزين وتقديم البيانات عن مناطقها كل على حدة، وأن يجمعها على أساس عالمي، وهو أمر من شأنه أن ينهض بالحوار مع المناطق الأخرى بخصوص تدابير بناء الثقة.

عالميا

في السياق العالمي، ينبغي تشجيع الأمم المتحدة على استكشاف سبل تحسين جمع المعلومات عن تدابير بناء الثقة ونشرها بغية تفادي ازدواجية الجهود وزيادة الفعالية.

وبالنظر إلى طبيعة تدابير بناء الثقة بوصفها أدوات قيمة في مراحل ما قبل النزاع وما بعده، ينبغي للأمم المتحدة أن تيسر اعتماد هذه التدابير طوعا من جانب البلدان المعنية وذلك في جميع الحالات المتصلة بمنع النزاعات وتسويتها وكذا بتحقيق الاستقرار والانعاش في مرحلة ما بعد النزاع.

وينبغي أن تتضمن التوصيات نداء إلى الدول بالعمل على زيادة فعالية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية فضلا عن نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية بما يحقق مشاركة الجميع في هذين الصكين.

ويود الاتحاد الأوروبي أن تدرج تدابير بناء الثقة في خطة العمل التي ستصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سيعقد من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، وهو موضوع سيتناوله الاتحاد بمزيد من التفصيل في مرحلة لاحقة.